الأمم المتحدة

A/69/391

الجمعية العامة

Distr.: General
19 September 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البند ٥٠ من جدول الأعمال
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل
اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

تقرير الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

المقررة: مينا سيد (النرويج)

موجز

يعرض هذا التقرير المقدم من الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الأنشطة التي اضطلع بها الفريق في عام ٢٠١٤، ويقدم بيانا مفصلا عن الحالة المالية الراهنة للوكالة. وقد اعتمد الفريق العامل التقرير بالإجماع في اجتماعه المعقود في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وعلى غرار تقارير الفريق السابقة، يختتم هذا التقرير بعدد من الملاحظات الختامية الموجهة إلى جميع الدول الأعضاء.

171014 171014 14-61316 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - أنشأت الجمعية العامة الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بموجب قرارها ٢٦٥٦ (د-٢٥) ليتولى دراسة جميع جوانب تمويل الوكالة. وفي ذلك القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الفريق العامل أن يساعد الأمين العام والمفوض العام للأونروا في التوصل إلى حلول للمشاكل التي تثيرها الأزمة المالية للوكالة. وقد أنشئت الجمعية العامة الأونروا بموجب قرارها ٣٠٢ (د-٤)، وجددت ولايتها آخر مرة في قرارها ٧٦/٦٨.

٢ - ويتألف الفريق العامل من ممثلي تركيا، وترينيداد وتوباغو، وغانا، وفرنسا، ولبنان، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. ويرأس الفريق العامل حاليا ي. هاليت شفيق من تركيا.

٣ - وقد نظرت الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والعشرين وفي جميع الدورات التي تلتها، في التقارير التي قدمها إليها الفريق العامل (في عام ٢٠١٣، A/68/388)، واتخذت قرارات أحاطت فيها علما مع التقدير بالجهود التي يبذلها الفريق العامل (القرار ٧٨/٦٨).

ثانيا - أنشطة الفريق العامل في عام ٢٠١٤

٤ - عقد الفريق العامل جلسته العادية الأولى في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. ثم اجتمع على مستوى الخبراء في جلساته الثانية حتى الخامسة، المعقودة في ١٥ تموز/يوليه و ٢٠ آب/أغسطس و ٥ و ١٠ أيلول/سبتمبر، ووافق على هذا التقرير واعتمده في ١٨ أيلول/سبتمبر. وعرض مدير المكتب التمثيلي للأونروا في نيويورك آخر المستجدات عن الحالة المالية الخطيرة التي تعانيها الوكالة وعن الأوضاع في ميادين عملها.

ثالثا - الحالة المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

٥ - يبلغ حجم الجزأين النقدي والعيني من الصندوق العام للوكالة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ما قدره ١ ٤٧٥,٤ مليون دولار، يبلغ منه العنصر النقدي لاحتياجاتها البرنامجية ٧٢٩,٣ مليون دولار لعام ٢٠١٤ و ٧٤١,٥ مليون دولار لعام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل الميزانية البرنامجية لسنتي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ مساعدات عينية بمبلغ ٢,٣ مليون دولار في كل سنة من فترة السنتين. وتشمل الميزانية النقدية لعام ٢٠١٤

البالغة ٧٢٩,٣ مليون دولار تمويلا قدره ٢٩,٩ مليون دولار مستمدا من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة لتغطية تكاليف ١٥٠ وظيفة دولية ممولة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وحتى نهاية آب/أغسطس ٢٠١٤، تشير توقعات الوضع النقدي للصندوق العام للوكالة في نهاية السنة إلى تسجيل عجز قدره ٥٥,٩ مليون دولار. ويلاحظ الفريق العامل بقلق بالغ أنه من المرجح أن تعجز الوكالة، في ظل العجز النقدي المتوقع المشار إليه أعلاه، عن الوفاء بالتزاماتها المالية بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٦ - وقدمت الوكالة تفاصيل إلى الفريق العامل عن مدى وطبيعة أزمة التمويل التي تواجهها، وعن الجهود المتواصلة التي تبذلها للتصدي لهذه المسألة، بما في ذلك تنفيذ استراتيجية تعبئة الموارد للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، وإعداد استراتيجيتها المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١، والإصلاحات الجارية، والتدابير التقشفية المتخذة. ويعرب الفريق العامل عن تقديره للجهود التي تبذلها الأونروا، ويحث الوكالة على مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة للتخفيف من أوجه العجز المزمن في ميزانيتها. وأعربت الأونروا عن امتنانها العميق للجهات المانحة لما تقدمه من تبرعات سخية، ولا سيما في ظل الأزمة المالية العالمية. وفي عام ٢٠١٣، قدمت الجهات المانحة تبرعات كبيرة أتاحت للأونروا سد عجزها المالي. وتمكنت الوكالة من دفع مرتبات كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بالكامل بفضل مبلغ إضافي قدره ١٠ ملايين يورو تلقته من الاتحاد الأوروبي، وتمويل مسبق لتكاليف الدعم البرنامجي بمبلغ ٦,٥ ملايين دولار، بالإضافة إلى التدابير التقشفية المتخذة. وما يقرب من ٨٠ في المائة من نفقات الصندوق العام للوكالة تتعلق بتكاليف الموظفين؛ وهي عمليا تكاليف تقديم الخدمات، التي تتكون أساسا من مرتبات المدرسين والأطباء والممرضين والأخصائيين الاجتماعيين التي تنحو إلى التزايد بتزايد اللاجئين كل عام. وترتفع هذه التكاليف نتيجة للاحتياجات المتزايدة للاجئين الذين تتزايد أعدادهم. ونتيجة لعوامل أخرى تسهم في زيادة التكاليف، بما في ذلك إجراء تسويات للمرتبات تضاهي الزيادات الممنوحة في القطاع العام في البلدان المضيفة التي تعمل فيها الأونروا، أصبح من الصعب خفض الإنفاق للوفاء بالاحتياجات القصيرة الأجل من التدفقات النقدية وتقليص العجز في التمويل على المدى المتوسط. ولا تزال التدابير التقشفية التي شرعت الأونروا في اتخاذها في عام ٢٠١٢ سارية في عام ٢٠١٤، نظرا لاستمرار العجز في التمويل. وعلى نحو ما حدث في عام ٢٠١٣، نبّهت الوكالة إلى أنه لن يكون بوُسع العديد من الجهات المانحة التقليدية تقديم تبرعات لسد ذلك العجز المتوقع نظرا للقيود المتصلة بميزانياتها. ويثير ذلك قلق الأونروا البالغ، نظرا لأنها تعتمد اعتمادا يكاد يكون كاملا على التبرعات للاضطلاع بولايتها ولتلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين الذين يزدادون عددا وتزيد معاناتهم من التهميش، ويبلغ عددهم الآن ٥,١ ملايين شخص

مسجلين لدى الوكالة. وحتى تستمر الوكالة في توفير الخدمات، يظل من الضروري أن توفر لها إيرادات أكبر حجما ويمكن التنبؤ بها بقدر أكبر. ويلزم زيادة التمويل، ولا سيما خلال الربع الأول من السنة، عندما تكون تدفقات تبرعات الجهات المانحة منخفضة عادة، في حين تكون تكاليف الوكالة مرتفعة وثابتة هيكليا. وقد جددت الوكالة نداءاتها إلى الجهات المانحة لكي تبذل مزيدا من الجهود لتمويل ميزانية الصندوق العام بالكامل، مشيرة إلى أن الأونروا هي المصدر الرئيسي للخدمات الأساسية التي تقدم إلى اللاجئين الفلسطينيين. ولاحظ الفريق العامل أنه على الرغم من أن التحديات المالية والمتصلة بالميزانية تواجه منظومة الأمم المتحدة على كافة الأصعدة، يظل التزام المجتمع الدولي المتواصل إزاء اللاجئين الفلسطينيين أساسيا في غياب حل عادل ودائم لمحنتهم وفي ظل استمرار النزاعات وتزايد عدم الاستقرار في المنطقة، مما يخلف آثارا اقتصادية واجتماعية مدمّرة.

٧ - وقد أبلغت الوكالة الفريق العامل بأن نقص التمويل ينال من نوعية خدماتها. ويعرّض أيضا للخطر قدرة الوكالة على التنفيذ الكامل للإصلاحات الإدارية الكبرى التي بدأت في عام ٢٠٠٦ والإصلاحات البرنامجية اللاحقة، ولا سيما في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية. واستنادا إلى هذه التدابير الأساسية للإصلاح الإداري والتخطيط الاستراتيجي، أصبح تركيز جهود الإصلاح في السنوات المقبلة منصبا على الجوانب البرنامجية. فالوكالة تسعى، فيما تُجريه حاليا من إصلاحات تعليمية، إلى تحسين قدرة المعلمين على توفير تعليم عالي الجودة للأطفال اللاجئين، وكفالة اكتساب هؤلاء الأطفال المعارف والمهارات التي يحتاجون إليها لكي يعيشوا حياة أكثر أمنا وإنتاجية. وسعيا إلى زيادة فعالية خدمات الرعاية الأولية التي تقدمها الأونروا، ومن أجل التصدي للتحديات الناشئة مثل تزايد انتشار الأمراض غير المعدية، اعتمدت الأونروا في عام ٢٠١١ مجموعة إصلاحات صحية قائمة على أساس نهج ''فريق صحة العائلة''. ويوفر نموذج فريق صحة العائلة الرعاية الصحية الأولية الكلية والشاملة للأسرة بأكملها، مع التركيز على العلاقات بين مقدم الرعاية والمريض/الأسرة على المدى البعيد. وتساعد مجموعة الإصلاحات الصحية على احتواء تزايد بعض تكاليف الرعاية الصحية عن طريق تحسين فعالية الرعاية الأولية، ومن ثم خفض الإحالات المكلفة إلى المستشفيات قصد العلاج، وتخفيض كمية وصفات الأدوية. وتتخذ الأونروا أيضا خطوات تطلعية من أجل التصدي للفقر في أوساط اللاجئين الفلسطينيين. وتعكف إدارة الخدمات الغوثية والاجتماعية على وضع نهج للتخفيف من حدة الفقر يستند إلى العمل التطوعي وتعبئة الشباب وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي في جهود مكافحة الفقر. وفي اجتماعات اللجنة الاستشارية للأونروا في عام ٢٠١٣، أعربت البلدان المضيفة والمانحة عن تقديرها لجهود الأونروا وللتقدم الذي أحرزته في مجالات الإصلاح، وأبدت القلق إزاء

التأثير السلبي للعجز على الخدمات التي تقدمها إلى اللاجئين الفلسطينيين. وأعرب أعضاء في اللجنة الاستشارية أيضا عن تقديرهم لالتزام الأونروا بصياغة استراتيجية متوسطة الأجل يراد بها ضمان استمرار فعالية واستدامة الوكالة.

٨ - وأبلغت الوكالة الفريق العامل بالتحديات التي تواجهها فيما يتعلق بجمع الأموال، ومنها ضرورة القيام بما يلي: (أ) زيادة الأموال الواردة من الجهات المانحة الحالية من أجل الحفاظ على الخدمات اللازمة المقدمة بتمويل من الصندوق العام للوكالة، وبتزامن مع ذلك، توسيع قاعدة الجهات المانحة، وزيادة التمويل المخصص للمشاريع ولنداءات الطوارئ، بطرق منها إقامة شراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات؛ (ب) استعادة العافية المالية للوكالة عن طريق ضمان الحصول على مستويات مناسبة من التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به؛ (ج) إعادة إنشاء احتياطي كاف من رأس المال المتداول؛ (د) التواصل مع أصحاب المصلحة الخارجيين على نحو يدمج بعدا استراتيجيا أكبر عن طريق إظهار الوكالة بمظهر مؤسسة موحدة أكثر قوة، واستخدام التكنولوجيا المبتكرة؛ (هـ) إعادة تنظيم هياكلها المعنية بتعبئة الموارد والاتصال الاستراتيجي، حتى يتسنى اغتنام الفرص على نحو أكثر منهجية وإجراء أنشطة الاتصال وتوجيه النداءات دعما للوكالة بطريقة أكثر استباقية وابتكارا.

٩ - وقد أطلعت الوكالة الفريق العامل على بعض الخطوات التي تتخذها لتحسين النهج الاستراتيجي الذي تتبعه في تعبئة الموارد بما يتفق مع القرار ٦٥/٢٧٢، الذي حثت فيه الجمعية العامة المفوض العام على مواصلة جهوده الرامية إلى استمرار الدعم المقدم من الجهات المانحة التقليدية وزيادته وتعزيز الدخل الآتي من الجهات المانحة غير التقليدية. وسعيا من الوكالة إلى تعزيز قدراتها في مجال الشراكة مع طائفة من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية ومن القطاع الخاص، بما يتفق مع الممارسات الحالية للأمم المتحدة على الصعيد العالمي، فإنها تواصل تطوير وحدتها المعنية بالشراكات في إدارة العلاقات الخارجية والاتصال، وتنفيذ استراتيجيتها لتعبئة الموارد للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. وفي إطار هذه الاستراتيجية، وضعت الوكالة خطط عمل خاصة بالأسواق الناشئة وفرادى المتبرعين لأعمال الخير والشركاء الآخرين من القطاع الخاص، بهدف زيادة توسيع قاعدة الجهات المانحة. وأدى ذلك إلى زيادة التبرعات المقدمة من الأسواق الناشئة، في شكل مساهمات سخية من كل من الاتحاد الروسي والبرازيل وماليزيا والهند، من ضمن بلدان أخرى؛ ومن الشركاء العرب، وخاصة الكويت والمملكة العربية السعودية؛ ومن القطاع الخاص. وتعذر، لأسباب اقتصادية أو لأسباب أخرى، على عدة جهات مانحة تجديد اتفاقاتها المتعددة السنوات مع الأونروا،

وإن تمكن معظمها من الحفاظ على مستويات ما تقدمه من تمويل. ولا تزال الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أكبر الجهات المانحة للوكالة.

١٠ - وبالنظر إلى هيكل تكاليف الأونروا وعدم إمكانية التنبؤ ببيئة تمويلها واعتمادها على التبرعات، فإنها ترى أن من الحصيف، لكي تكون ممارستها متماشية مع أفضل الممارسات المتبعة في القطاعين العام والخاص، الإبقاء على أرصدة من رأس المال المتداول تكفي لتغطية احتياجاتها النقدية لمدة ثلاثة أشهر على الأقل. وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بلغ الرصيد النقدي للصندوق العام للأونروا ٢,٩ مليون دولار، في حين أن النقد الصادر الشهري قدره ٥٥ مليون دولار (يتألف من ٤٥ مليون دولار لتكاليف الموظفين و ١٠ ملايين دولار للتكاليف غير المتصلة بالموظفين). وهذا ما يعني في حقيقة الأمر أن الأونروا ليس لديها الآن رأس مال متداول. ويقتضي الأمر ضخ نحو ١٦٥ مليون دولار في رأس المال المتداول لتوفير حد أدنى من الاحتياطي المضمون لتيسير الشؤون المالية للوكالة. والعجز النقدي التشغيلي للأونروا متواتر بطبيعته وقد تفاقم خلال السنوات الأخيرة نظرا لارتفاع التكاليف بمعدل أسرع من معدل نمو الدخل المتأتي من الجهات المانحة التقليدية. وقد تجلى العجز النسبي في النقد اللازم للوفاء بالاحتياجات التشغيلية بطرائق مختلفة كما يلي: (أ) في عام ٢٠١٠ كان متوسط الرصيد النقدي لدى الأونروا يبلغ نحو ٨٠ مليون دولار؛ وليس لدى الأونروا الآن عمليا أي رأس مال متداول؛ (ب) خلال السنوات الثلاث الماضية كانت الوكالة تضطر سنويا إلى تعليق مدفوعاتها إلى الدائنين بشكل مؤقت بسبب افتقارها إلى النقد؛ وفي نهاية عام ٢٠١٣، تم تعليق سداد مبلغ ٢٢,٥ مليون دولار إلى الدائنين على أن يسدد في مطلع عام ٢٠١٤؛ (ج) وخلال السنوات الأربع الماضية كانت الوكالة تضطر سنويا إلى اقتطاع سلفة من المبالغ المتعهد بها للسنة التي تليها لتسديد ما عليها من مدفوعات (المرتبات) في وقت متأخر من السنة.

١١ - ويرد في ميزانية مشاريع الوكالة أساسا بيان للاحتياجات الرأسمالية لبرامج الأونروا، بالإضافة إلى النفقات المتصلة بتحسين الصحة البيئية وإصلاح مساكن الإيواء. وتشمل هذه الاحتياجات بناء المدارس والمراكز الصحية ومرافق المياه والصرف الصحي وتوسيعها، وأنشطة تحسين المخيمات عموما. وميزانية المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ هي ٤٨٥,٩ مليون دولار؛ وأما بالنسبة لسنة ٢٠١٤ فقد بلغت ميزانية المشاريع ٢٤٧,٤ مليون دولار، منها مبلغ ٣٩,٤ مليون دولار تعهدت به الجهات المانحة في نهاية آب/أغسطس ٢٠١٤. وبلغت قيمة الأموال المقبوضة ٢٤ مليون دولار، ويسجل بذلك عجز في التبرعات المتعهد بها بمبلغ ٢٠٨ ملايين دولار وعجز في التبرعات المقبوضة بمبلغ ٢٢٣,٤ مليون

دولار. ويساور الفريق العامل القلق إزاء نقص تمويل المشاريع نظرا لحاجة الوكالة الماسة إلى تشييد مرافق جديدة وتحسين القائم منها بما يمكنها من تلبية احتياجات السكان اللاجئين الذين يتزايد عددهم، ووقف تدهور المنشآت القديمة وتقديم خدمات ذات جودة عالية إلى اللاجئين الفلسطينيين.

١٢ - وأعربت الوكالة للفريق العامل شعورها بالقلق لعدم توافر الاعتمادات لتغطية تعويضات إنهاء الخدمة، والتي حددت بعد مراجعة الحسابات في ٤٩١,٧ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (أي بزيادة قدرها ٢٨,٧ مليون دولار، مقارنة بمبلغ ٤٦٣ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)، على أساس التكاليف الحالية والنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأونروا. وإذا كان على الوكالة أن تبدي في المستقبل مزيدا من المرونة في الاستعانة بالموظفين على نحو يتسم بالكفاءة، فإن من اللازم على الفور إتاحة أموال تكفي لدفع تعويضات إنهاء الخدمة. ولذا، تود الأونروا، في سياق القرار ٢٧٢/٦٥ المتعلق بتعزيز قدرتها الإدارية، أن توجه انتباه الجمعية العامة إلى ضرورة تحديد مصادر التمويل المحتملة التي يمكن الاستعانة بها على سبيل الاحتياط وعند الاقتضاء لتمويل دفع الأونروا لتعويضات إنهاء الخدمة.

١٣ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وصل المبلغ الكلي لضريبة القيمة المضافة المستحقة للوكالة عن الخدمات والسلع التي تم شراؤها للضفة الغربية وغزة إلى نحو ٩٤,٧ مليون دولار، وهذا أكبر مبلغ على الإطلاق تدين به السلطة الفلسطينية للوكالة. وفي أواخر عام ٢٠١٣، وبعد مناقشات أجريت مع السلطات الفلسطينية المعنية، حصلت الأونروا على إعفاء من ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات المشتراة، شريطة استيفاء شروط محددة. ومنذ ذلك الوقت أعفيت من ضريبة القيمة المضافة جميع العقود الجديدة تقريبا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وحتى نهاية آب/أغسطس ٢٠١٤، كانت ضريبة القيمة المضافة المدفوعة في الضفة الغربية وغزة أقل بنسبة ٦٠ في المائة مما كانت عليه السنة التي سبقتها، وهذا ما يعزى بالكامل إلى إنجاز العقود التجارية القديمة.

١٤ - وأُبلغ الفريق العامل أيضا بأن الوكالة لا تزال تشعر بالقلق إزاء تكاليف الأونروا المتعلقة بالموظفين الإضافيين والمرور العابر واللوجستيات الناجمة عن الإجراءات الأمنية الإسرائيلية في غزة، التي بلغت أكثر من ٦,٧ ملايين دولار في عام ٢٠١٣. وهذا ما يعادل تكاليف بناء أربع مدارس للأونروا في غزة أو توزيع الأغذية على ما يزيد عن ٨٠٠ ٠٠٠ مستفيد على مدى أكثر من شهر. ويؤدي التضخم إلى تكبد تكاليف إضافية (نظرا لتأخر تنفيذ المشاريع، فإن الأسعار ترتفع، مما يقتضي من الأونروا بالتالي القيام إما بتقليص حجم

المشروع أو طلب تمويل إضافي من الجهات المانحة)، ومواصلة الوكالة دفع المساعدة النقدية للمقيمين في المآوي المؤقتة في انتظار حصولهم على مآوي جديدة. وإثر اكتشاف إسرائيل نفق يخترق حدودها انطلاقا من غزة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، فرضت الحكومة الإسرائيلية إجراءات أمنية إضافية – من قبيل قيام الموظفين الدوليين برصد مصانع الإسمنت يوميا في غزة – الأمر الذي سوف يزيد الأعباء المالية الملقاة على عاتق الوكالة طوال عام ٢٠١٤. واستلزمت احتياجات الرصد المتعلقة بالزيارات اليومية لمصانع الإسمنت تعيين مهندس دولي للإشراف على عملية نقل الإسمنت وضمان سلامتها، من أجل مواصلة برنامج التشييد الذي تضطلع به في قطاع غزة. وواصلت إسرائيل أيضا فرض رسوم عبور على الشحنات التي تدخل إلى قطاع غزة، ما اضطر الوكالة إلى دفع مبلغ ٩٤٢ ١٩٩ دولارا في عام ٢٠١٣. وترى الوكالة أن هذه الرسوم هي ضريبة مباشرة يجب أن تعفى منها بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كمية البضائع لم تكن، لفترات طويلة، تتناسب مع التزامات إسرائيل بمقتضى اتفاق كوماي – ميتشلمور لعام ١٩٦٧، ومع التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. وفي هذا الصدد، يهيب الفريق العامل بجميع الأطراف المعنية تيسير مهمة الأونروا في تقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين الفلسطينيين وتخفيض تكاليف تقديم هذه الخدمات إلى أدنى حد.

١٥ - وفي أعقاب التصعيد العسكري في غزة، في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، أعلنت الأونروا حالة الطوارئ في جميع المناطق الخمس من قطاع غزة. وفي إطار الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الملحة والعاجلة للناس في غزة، أطلقت الأونروا نداء طوارئ عاجلا للحصول على مبلغ ٢٩٥,٤ مليون دولار من أجل تقديم المساعدة الطارئة إلى ٥٠٠ ٠٠٠ شخص من خلال ملاجئها ومرافق الخدمات الصحية والاجتماعية المتاحة للأشخاص الذين لا يحتمون بملاجئها. ويحيط الفريق العامل علما بأن النزاع المدمر سيعود بآثار وخيمة على مستقبل عمل الأونروا في غزة، وأن الوكالة ستكون بحاجة إلى تحسين الدعم المقدم من الجهات المانحة، فيما غزة تتعافى من النزاع.

١٦ - ومنذ عام ٢٠١٠، سمحت إسرائيل بدخول مواد البناء إلى قطاع غزة لتنفيذ مشاريع الأونروا التي جرت الموافقة عليها. ويجب على الأونروا، بغية الحصول على الموافقة، أن تقدم إلى منسق أنشطة الحكومة في الأراضي مقترحات تفصيلية فيما يتعلق بالتشييد، بما في ذلك التصميم وسجل الكميات. ويحيط الفريق العامل علما بأن نظام الدخول الذي كان قائما قبل بدء الأعمال العدائية في صيف عام ٢٠١٤، كان لا يزال دون تغيير في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ونتيجة لاكتشاف إسرائيل

النفق الذي يخترق حدودها من الأراضي المتاخمة لغزة، أوقفت الحكومة الإسرائيلية استيراد مواد البناء، ما أثّر على ٣٠ مشروعا من مشاريع التشييد التي كانت الأونروا تنفذها، وتبلغ قيمتها الإجمالية ١١٥ مليون دولار. ويحيط الفريق العامل علما بأنه حتى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ حصل ٢٧ مشروعا من المشاريع الـ ٣٠ المشار إليها آنفا على الترخيص باستئناف أعمالها. ولا تزال الأونروا في انتظار الترخيص باستئناف العمل في المشاريع الثلاثة المتبقية التي تمت الموافقة عليها سابقا، وهي مشاريع ممولة من البنك الإسلامي للتنمية/الكويت وإيطاليا وألمانيا. وبالإضافة إلى ذلك، ومنذ آذار/مارس ٢٠١٣، لم يوافق منسق أنشطة الحكومة في الأراضي إلا على مشروع واحد جديد، وهو مشروع إسكان سيتيح للوكالة تشييد ٢٨٥ وحدة سكنية جديدة للاجئين في رفح. وهناك ٣٧ مشروعا إضافيا جديدا عرضت على المنسق وتبلغ قيمتها الإجمالية ٩٤,٥ مليون دولار في انتظار الموافقة عليها (قُدِّم ٣٠ مشروعا للموافقة عليها في عام ٢٠١٢، و ٦ مشاريع في عام ٢٠١٣، وقدم المشروع المتبقي في عام ٢٠١٤). وخُصص ٢٣ مشروعا منها لإعادة بناء مدارس أكبر في نفس مواقع المدارس الموجودة حاليا، وقُدمت جميع تلك المشاريع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وبناء مدارس أكبر أمر ضروري للتخفيف من الحمل الحالي على مدارس الأونروا التي يعمل ٩٠ في المائة منها على ''نظام الفترتين''. ومن شأنه أيضا أن يوفر فرص عمل للآلاف من سكان غزة العاطلين عن العمل. ويلاحظ الفريق العامل أنه سيلزم، على خلفية الدمار الكبير الذي لحق بغزة، استعراض أولويات الأونروا المتعلقة بمشاريع التشييد المتوقفة بسبب الأعمال العدائية التي وقعت في صيف عام ٢٠١٤.

١٧ - ويكرر الفريق العامل الإعراب عن قلقه بشأن عدم إحراز تقدم في إزالة ما تبقى من قيود، ويحث إسرائيل على تعجيل وتيرة جهودها لتخفيف القيود وزيادة كميات السلع التي تدخل غزة والسماح بالتصدير من غزة إلى العالم الخارجي. ويشدد الفريق العامل مرة أخرى على ضرورة إحراز تقدم في معالجة الوضع العام والحالة الإنسانية في غزة، ويؤكد أهمية التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ويحيط الفريق العامل علما بالتقرير السنوي عن الأمن الاجتماعي الاقتصادي والغذائي، الذي يبين أن نسبة انعدام الأمن الغذائي في غزة لا تزال مرتفعة جدا إذ بلغت ٥٧ في المائة في عام ٢٠١٣. وينجم انعدام الأمن الغذائي أساسا عن ارتفاع معدلات الفقر الناشئة عن البطالة؛ فالأغذية متوافرة في الأسواق ولكنها ليست في متناول الغالبية العظمى من السكان ضحايا التفقير. وقبل الأعمال العدائية الأخيرة، كان أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني يعتمدون على المعونة الغذائية التي كانت الأونروا تقدمها لهم كل ثلاثة أشهر. ومن المتوقع أن يرتفع عدد المستفيدين أكثر في عام ٢٠١٤. وينوه الفريق العامل بالدور الحيوي الذي تؤديه الأونروا في

تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية داخل غزة. وإذ يشدِّد الفريق العامل على ضرورة ضمان التدفق المتواصل والمنتظم للسلع والأشخاص عبر معابر غزة وتوفير المساعدة الإنسانية وتوزيعها دون عراقيل في جميع أنحاء غزة، يؤكد أن القيود المفروضة على الواردات والصادرات تزيد من انتشار الفقر وتجعل السكان أكثر اعتمادا على خدمات الوكالة وتزيد العبء الملقى على مواردها وقدراتها المنهكة أصلا.

١٨ - وأبلغت الأونروا الفريق العامل بأن اللاجئين الفلسطينيين ما زالوا يعانون من آثار السياسات والممارسات التي تعتمدها الحكومة الإسرائيلية في الضفة الغربية. ولا تزال القيود التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية على العبور والتنقل تحدّ من حركة الناس والسلع والخدمات. ولا تؤدي الحالة الراهنة فقط إلى الحيلولة دون تحقيق التنمية الاقتصادية، بل تساهم أيضا بشكل مباشر في ارتفاع معدلات البطالة وانعدام الأمن الغذائي للاجئين. وإضافة إلى ذلك، فإن عدد الأسر النازحة بالقوة التي تعاني من عمليات هدم المنازل أو عنف المستوطنين الإسرائيليين لا يزال مرتفعا، ولا سيما في المنطقة جيم. وفي عام ٢٠١٤، وحتى ١٨ آب/أغسطس، زادت أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون بنسبة ١٣ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٣. وشهدت الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٤ وقوع ٤٦٩ حادثا من الحوادث التي تتصل بأنشطة المستوطنين. وفي عام ٢٠١٣، شكّل اللاجئون الفلسطينيون نسبة ٣٤ في المائة من النازحين جراء عمليات الهدم الإدارية مقارنة بنسبة ٤١ في المائة في عام ٢٠١٢. وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ٢٠١٤، نزح ٨٢٧ فلسطينيا على الأقل، وكان ٢٥٧ منهم على الأقل مسجلين كلاجئين. وأثارت خطط التوسع الاستيطاني، التي تشمل القدس الشرقية، قلقا عميقا في أوساط اللاجئين الفلسطينيين، بمن فيهم ٣٠٠ ٢ من اللاجئين الفلسطينيين البدو المعرضين لمزيد من التشريد.

١٩ - وفي الضفة الغربية، تستمر تكاليف التوظيف والتكاليف التشغيلية في الأونروا في الارتفاع. ومما يبعث على القلق بشكل خاص زيادة تكاليف العلاج في المستشفيات، حيث ارتفعت بنسبة ١١١ في المائة في الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٣ (من ٣,٥ ملايين دولار إلى ٧,٤ ملايين دولار). وفي عام ٢٠١٣، أنهى مكتب الضفة الغربية الميداني التابع للأونروا المرحلة الانتقالية لنداء الطوارئ، حيث خُفِّض عدد الأنشطة الإنسانية غير الحاسمة الأهمية. وأدى ذلك إلى عدم تجديد نحو ١١٥ من عقود العمل. وقد انخفض تمويل المساعدات الإنسانية من نحو ٤٠ مليون دولار في عام ٢٠١٣ إلى مبلغ ٢٣ مليون دولار في عام ٢٠١٤. وهذا يعني اقتصار فرص تحصيل النقد مقابل العمل عن طريق برنامج إيجاد فرص العمل على اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في المخيمات. وبالتعاون مع برنامج الأغذية

العالمي، طوَّر مكتب الضفة الغربية الميداني التابع للأونروا نظاما للقسائم الغذائية من أجل دعم اللاجئين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي خارج المخيمات. ولولا تنفيذ هذا التغيير، لكان قد استُنفد تمويل برنامج النقد مقابل العمل بحلول تموز/يوليه. وبالنظر إلى التغييرات الجوهرية التي طرأت على نداء الطوارئ خلال الفترة الانتقالية وإصلاح برنامج النقد مقابل العمل في العامين الماضيين ورد فعل المستفيدين إزاء ما يرون أنه انخفاض في الخدمات، من الأهمية بمكان أن يتوفر التمويل الكافي في عام ٢٠١٥. ومن شأن إجراء مزيد من التخفيضات أن يؤثر على حجم برامج الأمن الغذائي (فعدد الأسر المعيشية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والتي لا تتلقى أي مساعدة سيرتفع)، وسيلزم إعادة النظر في الخدمات البالغة الأهمية مثل المصحات المتنقلة. وقد واجهت وحدات التدخل في الأزمات في الضفة الغربية، التي توفر الإعانات المالية والدعم النفسي والاجتماعي للاجئين الفلسطينيين المتضررين من هدم المنازل أو العنف الذي يمارسه المستوطنون أو يتعرضون للضرر على يد قوات الأمن الإسرائيلية في المنطقة جيم، حالة من عدم اليقين فيما يخص التمويل في عام ٢٠١٤.

٢٠ - ولاحظ الفريق العامل أن الأونروا وجّهت في آذار/مارس ٢٠١٤ نداء طوارئ لجمع مبلغ ٣٠٠ مليون دولار، لتستخدم منه نسبة ٨٥ في المائة لتغطية أنشطة في قطاع غزة و ١٥ في المائة لتغطية أنشطة في الضفة الغربية. وللحفاظ على أهم عمليات الطوارئ في غزة، تحتاج الأونروا إلى ما لا يقل عن ١١٨ مليون دولار، على أن معظم ذلك المبلغ يلزم لتغطية المعونة الغذائية. وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٤، كانت الأونروا قد تلقت تعهدات بالتبرع لم تتجاوز قيمتها في المجموع ١١١,١ مليون دولار (أي نسبة ٣٧ في المائة من المبلغ المستهدف من نداء الطوارئ). وفي ضوء هذه الحالة الحرجة فيما يخص التمويل، اضطرت الأونروا إلى اتخاذ قرارات صعبة وإجراء تخفيضات هامة في برنامج الطوارئ. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، قامت الأونروا بتعليق برنامج التغذية المدرسية، الذي كان يوفر وجبة واحدة في اليوم لما يقرب من ربع مليون من طلاب مدارس الوكالة في غزة. وقد ألغي أيضا برنامج هام للدعم النفسي والاجتماعي للأطفال. ولن تُستأنف هذه البرامج ما لم يُسد العجز في التمويل، كما لا يرجح استمرار تقديم المساعدة الغذائية للفترة المتبقية من برنامج عام ٢٠١٤. وخلال الأشهر القليلة الماضية، نظم المستفيدون واللجان الشعبية للاجئين مظاهرات متكررة خارج مكاتب الأونروا للخدمات الغوثية والاجتماعية احتجاجا على تنفيذ نتائج الدراسة الاستقصائية للفقر، التي نظر إليها على أنها خفض للمساعدة التي تقدمها الوكالة. وبالإضافة إلى الاحتجاجات والاعتصامات، نُقشت على جدران بعض المكاتب عبارات مناهضة للأونروا. وأدت المظاهرات التي نظمت في نيسان/أبريل ٢٠١٣ في غزة ردا

على إنهاء برنامج صغير للإعانات النقدية إلى اضطرابات كبيرة وإلى اقتحام مجمع الأونروا وإغلاق منشآت مختلفة. فوقف المعونة الغذائية لأسباب تتعلق بالتمويل من شأنه أن يقوض على نحو خطير سياسة الأونروا المتعلقة بالفقر، وقد يؤدي إلى اضطرابات شعبية.

٢١ - وقد أدى النزاع المأساوي في الجمهورية العربية السورية إلى تفاقم ضعف اللاجئين، وهو يهدد بتفكيك بنية مجتمع اللاجئين الفلسطينيين هناك. وأوضحت الأونروا للفريق العامل أنه منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، تعرضت جميع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية البالغ عددها ١٢ مخيما لضرر شديد من جراء النزاع أو آثاره. وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، تجاوز عدد اللاجئين الفلسطينيين المشردين داخل الجمهورية العربية السورية ٠٠٠ ٢٧٠ لاجئ، وكشفت دراسة استقصائية أجريت مؤخرا أن منازل أكثر من ٠٠٠ ٥٤ لاجئ قد دمِّرت أو لحقت بها أضرار. ويوجد حوالي ٠٠٠ ٦٣ من اللاجئين الفلسطينيين في مناطق يصعب الوصول إليها، بما في ذلك ٠٠٠ ١٨ لاجئ في مخيم اليرموك الذي لم تتمكن الأونروا من الوصول إليه إلا في حالات محدودة منذ تموز/يوليه ٢٠١٣. وتكاد تنحصر آليات التكيف مع هذه الأوضاع في الإقامة مع أسر مضيفة في المخيمات والتجمعات الأكثر أمانا، مما زاد من تفاقم أوجه الضعف القائمة. وذكرت الوكالة أنها بلغت مرحلة بات فيها من الضروري مساعدة جميع اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية البالغ عددهم ٠٠٠ ٥٤٠ شخص. وواصلت الأونروا تنفيذ برنامجها الخاص بتقديم المساعدة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية عن طريق موظفيها الدوليين الذين يبلغ عددهم ١٨ موظفا، وموظفيها المحليين الذين يبلغ عددهم ٣ ٩٦٢ موظفا. ويشكل الموظفون المحليون الركيزة التي تقوم عليها استجابة الأونروا، وهم يؤدون عملهم معرضين أنفسهم لمخاطر شديدة. فحتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قُتل ١٣ منهم، وكان ٢٨ منهم من المحتجزين أو في عداد المفقودين. وتوفر العمليات التي تضطلع بها الأونروا في الجمهورية العربية السورية برنامجا بالغ الأهمية لتقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين الفلسطينيين الذين تعد خيارات اللجوء والفرار المتاحة لهم محدودة داخل البلد وخارجه على حد سواء. وقد فر حوالي ٠٠٠ ٤٢ من اللاجئين الفلسطينيين من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان، على الرغم من أن زيادة القيود المفروضة على الحدود أصبحت الآن تقيِّد بشدة دخول الفلسطينيين من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان. واتصل حوالي ٣٤٨ ١٤ لاجئا بالأونروا في الأردن، حيث تتَّبع الحكومة سياسة رفض السماح بدخول الفلسطينيين الفارين من الجمهورية العربية السورية. ويلاحظ الفريق العامل بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/PRST/2013/15)، ويدعو البلدان المجاورة إلى أن تبقي الحدود مفتوحة أمام اللاجئين الفلسطينيين الفارين من الجمهورية العربية

السورية، وتتقدم بالشكر للبلدان التي تفعل ذلك. كما يدعو جميع الأطراف في النزاع إلى احترام وصون الأمن والحياد في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية وما تتسم به من طابع مدني.

٢٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بدأت الأونروا تنفيذ خطة التصدي للأزمة السورية على الصعيد الإقليمي بمبلغ قدره ٤١٧,٤ مليون دولار، كجزء من نداء الأمم المتحدة العام. وغطت هذه الخطة الاحتياجات اللازمة للأنشطة المضطلع بها في الجمهورية العربية السورية والأردن ولبنان في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ومن مجموع ميزانية عام ٢٠١٤، رُصد مبلغ ٣١٠ ملايين دولار للبرامج المضطلع بها داخل الجمهورية العربية السورية، ومبلغ ٩٠,٤ مليون دولار للبرامج في لبنان، ومبلغ ١٤,٦ مليون دولار للبرامج في الأردن، ومبلغ ٢,٤ مليون دولار للإدارة الإقليمية والاستجابة لحالات الطوارئ خارج ميادين العمليات الثلاثة المذكورة أعلاه. وحتى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، تلقت الأونروا، مقابل مجموع احتياجات ميزانية عام ٢٠١٤، تعهدات بالتبرع بلغت قيمتها ١٤٧,٨ مليون دولار، أي نسبة ٤٤ في المائة من المجموع، أنفق منها مبلغ ١٣٠,٤ مليون دولار. ويطرح نقص التمويل تحديات خطيرة في وجه العمليات الإنسانية التي تضطلع بها الأونروا في الجمهورية العربية السورية. وقد خفضت الأونروا عدد جولات المساعدة النقدية المقررة من ست إلى أربع جولات، مع إمكانية إجراء مزيد من التخفيضات ما لم تتلق التمويل. وتخضع الخدمات الأساسية لضغوط مماثلة، حيث يسبب النزاع الدائر تكاليف إضافية باهظة، لا سيما فيما يتعلق بخدمات الرعاية الصحية والتعليم المقدمة للاجئين الفلسطينيين. وفي غياب زيادة المساهمات، فإن هناك خطرا كبيرا يتمثل في زيادة الحرمان والحاجة إلى المساعدة الإنسانية إلى حد كبير في أوساط هاته الفئات التي تعاني من ضعف شديد.

٢٣ - وقدمت الوكالة أيضا معلومات مستكملة إلى الفريق العامل عن الحالة والتحديات المالية التي تواجهها في لبنان. وقد أسفر النزاع العنيف الذي وقع خلال الفترة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ في المنطقة المحيطة بمخيم نهر البارد للاجئين في شمال لبنان عن تدمير المخيم بأسره، مما أدى إلى نزوح ٠٠٠ ٢٧ شخص أصبحوا بلا مأوى. كما لحقت أضرار شديدة بمناطق مجاورة. وكانت مهمة إعادة بناء مخيم نهر البارد ومساعدة اللاجئين النازحين البالغ عددهم ٠٠٠ ٢٧ من أكبر المهام التي اضطلعت بها الأمم المتحدة على الإطلاق. وما زال يعيش معظم النازحين في أماكن إقامة مؤقتة. ويستأجر معظمهم أماكن سكنهم، بدعم من إعانات الإيجار التي تقدمها الأونروا. وقد استجابت الجهات المانحة بسخاء نسبيا

للنداءات التي وجهتها الأونروا حتى الآن من أجل دعم هؤلاء النازحين، إلا أن العجز في تمويل نداء إغاثة مخيم نهر البارد في عام ٢٠١٤ بلغ بحلول نهاية ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ ما قيمته ٦ ملايين دولار (من مجموع ٨,٧ ملايين دولار). والأونروا ملتزمة بتقديم المساعدات الغوثية إلى أسر النازحين إلى أن تنتهي عملية إعادة البناء بأكملها، شريطة إتاحة الجهات المانحة للتمويل. وبسبب استمرار العجز في التمويل، تعمل الوكالة مع المجتمع المحلي وقيادة الفصائل السياسية الفلسطينية المحلية للاتفاق على سبل تكفل خفض تكاليف الخدمات المقدمة.

٢٤ - ويبلغ المقدار الإجمالي اللازم لإعادة بناء المخيم ٣٤٥ مليون دولار. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بلغ مجموع التعهدات المؤكدة ١٨٨ مليون دولار، بما في ذلك الأموال الواردة عن طريق الصندوق الاستئماني المتعدد الجهات المانحة الذي يديره البنك الدولي. وينقسم مشروع التعمير إلى ثماني مراحل أو ''حُزم''. وعلى الرغم من أن المبلغ الذي جرى التبرع به حتى الآن يكفي لتغطية تكاليف بناء الوحدات السكنية والتجارية والهياكل الأساسية المتصلة بها، الوارد ذكرها في الحزم من ١ إلى ٣ والقسم الأعظم من الحزمة ٤، بالإضافة إلى خمس مدارس من أصل ست مدارس، ومركز صحي في مجمع الأونروا، يلزم جمع الرصيد المتبقي وقدره ١٥٧ مليون دولار لإنجاز الحزم الثماني جميعها (أي نسبة ٤٥ في المائة من مجموع المبلغ المطلوب). وحتى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، تلقت ١ ٥٥١ أسرة مفاتيح منازلها بعد إعادة بنائها في الحزم ١ و ٢ و ٣، وتمكن ٤٥٠ من أصحاب المتاجر من العودة إلى متاجرهم، في حين من المتوقع، استنادا إلى الأموال المتاحة حاليا للتعمير، أن تعود ٢ ٥٢٧ أسرة في المجموع إلى مساكنها في المخيم بحلول نهاية عام ٢٠١٥. ويشجع الفريق العامل الأونروا على مواصلة تنفيذ مبادرتها الشاملة لتحسين أوضاع المخيمات، التي ترمي إلى تحسين الأوضاع المعيشية في ١١ مخيما آخر للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وهي عبارة عن مشروع يحظى بتأييد تام من الحكومة.

٢٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كشفت دراسة استقصائية اجتماعية اقتصادية للاجئين الفلسطينيين في لبنان أجرتها الأونروا بالتعاون مع الجامعة الأمريكية في بيروت أن ثلثي اللاجئين الفلسطينيين في لبنان فقراء وأن ٧ في المائة يعانون من فقر مدقع. وإذ يرحب الفريق العامل بالتعديلات المدخلة على قانون العمل والضمان الاجتماعي التي سبق أن وافق عليها البرلمان اللبناني في عام ٢٠١٠، فإنه يحث السلطات اللبنانية على تنفيذ تلك التعديلات تنفيذا كاملا بإصدار المراسيم الضرورية لتبسيط إجراءات الحصول على تصاريح العمل

وتيسير وصول العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل اللبناني، في انتظار إيجاد حل عادل ودائم لمحنة اللاجئين الفلسطينيين.

٢٦ - وشهد لبنان تدفقا متزايدا للاجئين من الجمهورية العربية السورية منذ صيف عام ٢٠١٢، شأنه في ذلك شأن البلدان المجاورة الأخرى. وارتفع عدد اللاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان من بضعة لاجئين في تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى حوالي ٠٠٠ ٤٢ لاجئ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ولا يزال هذا التدفق يضع ضغطا هائلا على عمليات الأونروا ويشكل تحديا كبيرا بالنسبة للوكالة، نظرا لأنها تعاني بالفعل من صعوبات في مواصلة تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين في لبنان. ويندرج اللاجئون الفلسطينيون القادمون من الجمهورية العربية السورية تحت ولاية الأونروا وليس لديهم إمكانية الحصول على خدمات الصحة العامة أو التعليم أو الإغاثة. وتقدم الأونروا للاجئين القادمين من الجمهورية العربية السورية نفس الخدمات التي يتلقاها اللاجئون الفلسطينيون المقيمون في لبنان. ويتلقون إضافة إلى ذلك مواد غذائية ومساعدة نقدية للسكن. وفي آخر نداء وُجه بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، طُلب مبلغ ٩٠,٤ مليون دولار للأونروا في لبنان، على أساس تخطيط يفترض قدوم ٠٠٠ ٥٥ لاجئ فلسطيني من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بلغ مجموع التعهدات المقدمة للاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان ٢١,١ مليون دولار.

رابعا - ملاحظات ختامية

٢٧ - يؤكد الفريق العامل من جديد اعتقاده بأن الأونروا لا تزال تقوم بدور حيوي في تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين والمساهمة في تحقيق استقرار المنطقة وأمنها. وللمساعدة في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، لا بد من توفير موارد كافية من بلدان متعددة لتمويل برامج الوكالة، وفقا للاحتياجات المتغيرة لمجتمع اللاجئين، وتماشيا مع الخدمات التي تقدمها السلطات المضيفة لمواطنيها، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتطورات التي تؤثر في الأوضاع الأمنية والاجتماعية الاقتصادية والإنسانية. وفي هذا الصدد، يرحب الفريق العامل بالجهود التي تبذلها الوكالة للاستفادة من الإصلاحات البرنامجية والإدارية، ولاتباع استراتيجية متكاملة لتعبئة الموارد.

٢٨ - ويلاحظ الفريق العامل بقلق بالغ القصور الكبير المتوقع في تمويل الصندوق العام للأونروا في عام ٢٠١٤ ويؤكد من جديد أن الجمعية العامة والمجتمع الدولي مسؤولان، قبل كل شيء، عن كفالة مواصلة الوكالة تقديم خدمات ذات مستوى مقبول كما ونوعا، وعن مواكبة التمويل للاحتياجات المتغيرة للاجئين وازدياد عددهم.

٢٩ - ويشجع الفريق العامل الجمعية العامة على إبقاء الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ قيد الاستعراض لضمان عدم المساس بقدرة الوكالة على تقديم الخدمات الحيوية للاجئين الفلسطينيين. وفي هذا الصدد، يدعو الفريق العامل الجمعية إلى مواصلة دعم تعزيز الأونروا. ويعرب الفريق العامل من جديد عن قلقه البالغ لأنه إذا لم يتم توفير موارد كافية للوكالة، فلن تتعرض الإنجازات المحققة من الإصلاحات الشاملة لعمل الوكالة للخطر فحسب، بل ستتعرض للخطر أيضا قدرتها على تنفيذ ولايتها تنفيذا كاملا.

٣٠ - وينوه الفريق العامل بالجهود التي تبذلها الوكالة لتحسين كفاءتها ويحثها على مواصلة عملية الإصلاح الإداري التي تضطلع بها من أجل تعزيز قدرتها على استخدام الموارد بكفاءة وتنفيذ التغيير بهدف زيادة فعالية تقديم الخدمات للمستفيدين. وكما أوصت اللجنة الاستشارية في اجتماعها المعقود في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣، يثني الفريق العامل على الأونروا للخطوات التي اتخذتها لرصد هذه الإصلاحات وتقييمها في ضوء مؤشرات القيمة مقابل الثمن، التي سوف تساعد على إظهار أن الأونروا تقدم الخدمات بأكبر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة. كما يشجع الفريق العامل الأونروا على مواصلة تنفيذ خطتها لتعبئة الموارد من أجل تعزيز الاستدامة المالية. ولا بد من التزام الوكالة بتنفيذ خطتها لتعبئة الموارد وتحقيق الكفاءة لمعالجة قضاياها المالية، إلى جانب التزام الجهات المانحة بمواصلة تحمل نصيبها من العبء.

٣١ - وفي ضوء الظروف الإنسانية القاسية التي تشهدها الأرض الفلسطينية المحتلة، ينوه الفريق العامل بالدور الإنساني الأساسي الذي تؤديه العمليات التي تضطلع بها الأونروا في حالات الطوارئ في تخفيف معاناة اللاجئين والحد من أي تدهور إضافي في أوضاعهم المعيشية، لا سيما في أوقات ازدياد عدم الاستقرار والأزمات. ويحث جميع الجهات المانحة المحتملة، التقليدية وغير التقليدية على السواء، على تكثيف جهودها للاستجابة التامة لنداء الطوارئ الذي وجهته الوكالة لعام ٢٠١٤، ولنداء غزة العاجل.

٣٢ - ويعرب الفريق العامل من جديد عن قلقه إزاء القيود الصارمة التي ما زالت تفرض على دخول موظفي الأونروا والسلع التي تقدمها لأغراض إنسانية إلى الأرض الفلسطينية المحتلة وخروجهم منها، وبين غزة والضفة الغربية وداخل الضفة الغربية. ويدعو حكومة

إسرائيل إلى منح الوكالة حرية الوصول غير المقيد ويشدد على ضرورة زيادة تبسيط عملية الموافقة التي تقوم الوكالة بموجبها بنقل المواد الإنسانية إلى غزة. ويعرب الفريق العامل عن تأييده افتتاح مزيد من معابر غزة للسماح بتدفق المعونة الإنسانية والسلع التجارية والأشخاص من غزة وإليها دون عوائق، بما يتفق مع قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

٣٣ - ويثني الفريق العامل على المفوض العام وجميع موظفي الأونروا لما يبذلونه من جهود دؤوبة لكي تواصل الوكالة تقديم الخدمات العادية والطارئة في ظروف عمل بالغة الصعوبة. ويثني بصفة خاصة على المفوض العام للجهود التي تبذلها الوكالة لجمع التبرعات، ولالتزامه بإقامة العلاقات مع الجهات المانحة، التقليدية وغير التقليدية، للحصول على التمويل الذي تحتاجه الأونروا، وتطوير علاقة تقوم على الثقة والشفافية مع السلطات المضيفة والجهات المانحة. ويعرب الفريق العامل عن سروره لازدياد التبرعات المقدمة إلى الصندوق العام من عدد متزايد من الجهات المانحة غير التقليدية. وحثت اللجنة الاستشارية الأونروا، في التوصيات التي قدمتها في اجتماعها المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، على مواصلة جهود تعبئة الموارد وعلى زيادة الإجراءات الرامية إلى إقامة شراكات مع الجهات المعنية الأخرى. كما حثت اللجنة الاستشارية الأونروا على مواصلة وزيادة الجهود الرامية إلى توسيع قاعدة المانحين وجمع موارد جديدة، لا سيما في إطار متابعة الاجتماع المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في نيويورك مع مقدمي الدعم للأونروا، بما في ذلك جامعة الدول العربية.

٣٤ - ويدعو الفريق العامل إلى الإسراع بدفع ما تبقى من المبالغ التي تعهد المانحون بالتبرع بها إلى الأونروا. ويحيط علما كذلك بأنه حتى يتسنى للوكالة تخطيط أنشطتها، من المهم التعجيل بسداد التبرعات التي تم التعهد بها، مقترنة إن أمكن بالتزامات بتقديم تبرعات لسنوات متعددة.

٣٥ - ويواصل الفريق العامل ترحيبه بالإصلاحات المالية وزيادة الشفافية في الوكالة، مما يضع الأونروا في طليعة وكالات الأمم المتحدة التي تقوم بتنفيذ التغيير. والأونروا هي إحدى الوكالات القلائل التي شرعت بإقفال الحسابات الشهرية إقفالا محكما، وهي خطوة إلى الأمام نوّه بها مجلس مراجعي الحسابات. كما يشيد الفريق العامل بالوكالة لبدء العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ويحيط علما بأن تقارير الوكالة أصبحت ممتثلة لتلك المعايير اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٣٦ - ويلاحظ الفريق العامل بقلق نقص التمويل المتاح لمشاريع الوكالة التي تشكل البوابة الثالثة التي تتلقى الوكالة التمويل من خلالها (إلى جانب الصندوق العام ونداءات الطوارئ).

ويحث جميع الحكومات على زيادة تمويلها لجميع البوابات. ويعرب الفريق العامل، على وجه الخصوص، عن جزعه من عدم كفاية تمويل إعادة إعمار مخيم نهر البارد في لبنان، وهو أكبر مشروع تضطلع به الوكالة. ويدعو الفريق العامل الجهات المانحة كافة، ومن بينها بلدان منطقة الشرق الأوسط، إلى تقديم دعمها التام لعمليات الإعمار والإغاثة إلى أن يعاد بناء المخيم بكامله، ذلك أن عدم القيام بذلك قد يؤدي إلى عواقب وخيمة على أمن اللاجئين واستقرار لبنان والمنطقة.

٣٧ - ويشكر الفريق العامل أيضا موظفي الأونروا في الجمهورية العربية السورية على ما يبذلونه من جهود لاستمرار تقديم الخدمات وتنفيذ عمليات الأونروا رغم تضررهم من النزاع ورغم تجشمهم مخاطر شخصية كبيرة. ويعرب الفريق العامل عن قلقه البالغ إزاء أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية. ويدين جميع أشكال العنف ضد هذا المجتمع الضعيف، ويشجع المجتمع الدولي على توفير أكبر قدر ممكن من التمويل لسد الاحتياجات الواردة في خطط استجابة الوكالة دعما للاجئين الفلسطينيين داخل الجمهورية العربية السورية وخارجها. ويدعو إلى توفير الإمدادات الإنسانية بانتظام واستمرار، ولا سيما الأغذية والأدوية، للمناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها، وخاصة مخيم اليرموك. كما يشجع جميع الأطراف في النزاع على صون حياد مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية.

٣٨ - ويؤكد الفريق العامل من جديد أن المشاكل الإنسانية التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون اليوم يجب معالجتها باعتبارها مسؤولية دولية مشتركة إلى حين التوصل إلى تسوية عادلة ونهائية وشاملة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وفقا للشرعية الدولية، بما فيها قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. فالخدمات التي تقدمها الأونروا توفر الحد الأدنى من الدعم اللازم لتمكين اللاجئين من أن يحيوا حياة صحية ومنتجة إلى حين إيجاد حل عادل ودائم لمحنتهم. ويمكن أن يؤدي أي تخفيض للخدمات إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها. ويعرب الفريق العامل عن الأمل في ترجمة التأييد الدولي للوكالة، الذي تجسده الجمعية العامة سنويا في قراراتها التي تقر فيها بأهمية العمل الذي تضطلع به الوكالة، إلى دعم مالي أكبر يكفل استمرار عمل الوكالة استنادا إلى أساس مالي سليم.

٣٩ - ويحث الفريق العامل جميع الحكومات بقوة على مراعاة الاعتبارات السالفة الذكر لدى تقرير مستوى تبرعاتها للأونروا لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. ومرة أخرى، فإن الفريق العامل:

(أ) يحث الحكومات التي لم تقدم تبرعات بعد إلى الأونروا، ولا سيما إلى صندوقها العام، على أن تفعل ذلك بشكل منتظم؛

(ب) يحث الحكومات التي لم تقدم إلا تبرعات صغيرة نسبياً أو تبرعات لا تواكب تزايد الاحتياجات، على رفع مستوى دعمها؛

(ج) يحث الحكومات التي قدمت في الماضي تبرعات سخية إلى الصندوق العام وميزانية الطوارئ للأونروا على مواصلة تقديم تلك التبرعات في الوقت المناسب والسعي إلى زيادتها؛

(د) يحث الحكومات التي قدمت في الماضي تبرعات سخية إلى الصندوق العام وميزانية الطوارئ للأونروا وخفضت مساهماتها أو أوقفتها في الآونة الأخيرة على استئناف تقديم دعمها للوكالة؛

(هـ) يحث الحكومات التي دأبت على إبداء اهتمام خاص برفاه اللاجئين الفلسطينيين، سواء في المنطقة أو خارجها، على تقديم التبرعات للأونروا أو زيادة تبرعاتها الحالية، لا سيما إلى الصندوق العام للأونروا؛

(و) يحث الحكومات الأعضاء في جامعة الدول العربية على الوفاء بالتزامها بتحقيق هدف ٧,٨ في المائة من المساهمات المقدمة إلى الميزانية الأساسية للأونروا واستدامة تلك النسبة؛

(ز) يحث الحكومات على تمويل كامل ميزانية الصندوق العام للأونروا لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، حتى يتسنى الحفاظ على القيمة الحقيقية للتبرعات المقدمة إلى الوكالة ولكي لا يؤدي دعم الجهات المانحة للمشاريع ذات الصلة بالطوارئ والمشاريع الخاصة، بأي حال، إلى خفض التبرعات المقدمة للصندوق العام؛

(ح) يحث الحكومات المانحة على أن تقدم، حيثما أمكن، تمويلا متعدد السنوات ذا حجم أكبر، ليتسنى للوكالة تخطيط أنشطتها على نحو أفضل؛

(ط) يشجع جميع الدول الأعضاء على النظر في تقرير الأمين العام (A/65/705) وجميع القرارات المتعلقة بتمويل الأونروا؛

(ي) يؤكد ضرورة إيجاد مصادر التمويل المحتملة للوفاء بالتزامات الوكالة فيما يتعلق بالتعويضات عن إنهاء الخدمة.